المشهد

العدد 328 - السنة الثانية عشرة- الأحد 12 مارس 2023م - 20 شعبان 1444هـ

قالت العرب

تحجّرتِ الدموعُ بمحجرى / وحشا نزيفُ النارِ لى أحشائى / لمّا هويْتَ
هَويتَ مُتَّحدَ الهوى / وهويْتُ فيك موزَّعَ الأهَواءِ / لم أبكِ، لم أصمتْ، ولم
أنهضْ / ولم أرقدْ، وكلّى تاهَ فى أجزائي

خالد البلشى لكتاب ومحررى لـ «المشهد»:

نحن أمام نقابة مخطوفة قررت ألا تفاوض وأن تغلق كى تستريح

من الضرورى إعادة وضع النقابة لسياقها الطبيعى وهذا أصبح مسؤوليتنا

انتقد خالد البلشى المرشح القوى لمقعد نقيب الصحفيين فى زيارته الأربعاء الماضى لصحيفة المشهد صمت الجماعة الصحفية على التجاوزات التى ارتكبت بحقها خلال السنوات الماضية ، والتى أدت إلى وضع بائس أصبح فيه البدل يمثل الدخل الأساسى لنحو ٤٠٪ من الجمعية العمومية للنقابة ، كما عبر عن استياءه من تعرضه لحملة تشويه وتجريح وتصويره على أنه مارد جاء لإغلاق النقابة.

وقال البلشى فى لقاء بعشرات من محررى وكتاب الصحيفة إنه خاض السباق الانتخابى على مقعد النقيب حتى لايترك فراغا يمكن لأى أحد أن يملأه ، وأنه قام بزيارات لعدد من الزملاء لإقناعهم بالترشيح للمقعد ، قبل قراره بالترشح. وشارك فى النقاش وطرح الأسئلة الأساتذة أشرف راضى وخالد محمود ومحمود الحضرى من كتاب الصحيفة ونورهان صلاح وأميرة الشريف من محرريها.

فى البداية انتقد خالد البلشى الأوضاع التى آلت إليها المهنة والتى دفعته للترشح ، وضرب مثالا بالتصوير فى الشارع وتساءل: «هل بعد تصريح مزاولة المهنة نحتاج إلى تصريح للتصوير فى الشارع؟ هل تصريح مزاولة المهنة الممنوح لعضو النقابة يحتاج إلى تصريحين آخرين لكى يعمل الصحفيون ونحن الجهة الوحيدة التى يفترض أن تمنح تصريحا بعمل الصحفي؟»

وأضاف البلشي: «الجميع يستطيع التصوير لكننا كصحفيين ممنوع علينا ذلك وسكتنا عن هذا ولم نتحدث عنه. بل بالعكس حتى حينما تم تمرير القانون الذى كنا نرفضه وقدمنا ملاحظات به لم يفكر أحد فى حق الصحفى المهدر، حتى فكرة أن النقابة هى التى تصرح وليس جهة غيرها بشكل دستوري. هذا هو حال المهنة بشكل عام».

واستطرد البلشى قائلا: «حتى فكرة التعامل مع المصدر انعكس هذا عليها، لأنه لم يعد للصحفى قيمة. القضية امتدت لكل التفاصيل وهذا يحتم علينا كيفية الوجود الفاعل للنقابة وكيف نفكر فى إدارة مواردنا واستثمار المتاح منها. هناك ضباب كثير مختلق حول فكرة أن انتخابى يمكن أن يغلق النقابة ، هذا تضخيم لى كفرد وتصغير للأطراف الكبيرة فى الموضوع من أول الدولة مرورا بالنقابة وانتهاء بالجمعية العمومية التى تضم ١٢ ألف عضو منهم قامات عالية ، بينما أنا فى المتوسط وكل ما سيحدث أننى سأنتخب لأمثل الجمعية العمومية – إذا انتخبت – وأمثل مطالبهم كلها بتنوعاتها وأتفاوض عليها ، والتساؤل لماذا يفعلون ذلك؟ لأنهم أرادوا أن يصرفوا الناس عن مناقشة مشاكلهم الحقيقية والانصراف لمعركة جانبية للتعمية على القضية الأساسية المتمثلة فى أنه لم يعد لدينا نقابة وأنها أغلقت فعليا، واتساءل : هل من حقنا أن نناقش تشريعات مكملة للدستور موجودة وتمت مناقشتها وإعدادها وصياغتها مثل منع الحبس فى قضايا النشر؟ هل من حقنا أن نناقش تشريعات عن حرية تداول المعلومات ، لكى لاتسرى المعلومات فى اتجاه واحد من مصدر واحد لتصل للناس فقط؟ هل ناقشنا أن نكون قناة تداول معلومات لدى الناس فنحظى بالمصداقية لديهم؟ لم نناقش كل هذا ، وحتى فى إدارة مواردنا الداخلية قررنا ألا نتناقش، نعم لدينا أزمة فى الموارد لكننا قررنا أن نغلق النقاش عند الحد الأدنى من الموارد وفى كل مرة نتراجع خطوتين ، فبدلا من الحديث عن أجور عادلة نتحدث عن البدل ، صحيح أن البدل مهم وأصبح أكثر أهمية فى سوق صحفية مغلقة، فبدلا من الحديث عن توسيع السوق الصحفية نتحدث عن زيادة قدرها ٦٠٠ جنيه ، صحيح أن الـ ٦٠٠ جنيه أصبحت ضرورية وهامة ، وبدلا من أن نقول أنها حق بأحكام قضائية وبقرارات متتابعة وبقانون موازنة وأن زيادة حصلت العام الماضى بدون انتخابات ، أصبحنا نقول أنه مرهون بشخص ، ومع أن التاريخ يقول أنه ليس مرهونا بشخص ، وأنه يزيد مهما كان النقيب المنتخب ، لأنه لايصرف لقيمة فرد وإنما لقيمة الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين ، وأغمضنا أعيننا عن أن الدولة التى يزعمون أنهم رجالها رفعت الحد الأدنى للأجور ثلاث مرات العام الماضى ليصبح ٣٥٠٠ جنيه لأجر العامل غير الكفء، ونحن نصر على أن يكون تسعيرة قيمة الصحفى بـ ١٢٠٠ جنيه، ولا نتفاوض حتى على زيادته. صحيح أنه يمكن أن تكون هناك أزمات فى المؤسسات ، لكن على الأقل تضغط فى اتجاهين ، تحديد القيمة وتوسيع السوق الصحفى عبر فتح تراخيص الإصدارات وتوسيع هامش الحرية حتى تناقش الصحف المشاكل بشكل أوسع ويصدقها الناس فتوزع ، وحينما توزع يكون لنا قيمة ونتفاوض على كل شيء ، وبدون هذه لن نستطيع التفاوض على أى شيء لاعلى حقوق ولا على خدمات ولا حريات، لأنه لم يعد للصحفى وزن حتى لدى المواطن الذى كان يلجأ إلى الصحف لحل مشاكله وهو يرى أن الصحفى متواطيء وصامت ولا يقدم له شيئا. قرر الصحفيون أن يتركوا مشكلاتهم كاملة وهم يفعلون ذلك تركوا حتى إعادة تدوير الموارد داخل النقابة.

وأوضح البلشى أنه «فى وقت من الأوقات تلقت النقابة ٥٥ مليون جنيه لإنشاء مركز تدريب وجاءت بخطة فيها كيفية إدارة مستقبل المركز، وأن يتكون له مجلس أمناء يمثل فيه الخبراء فى التدريب وخبراء من مؤسسات تعليمية ونقباء سابقين لهم خبرة فى هذه المسألة وأن يتعاون مع كل الأطراف ويضع منهجا تدريبيا للارتقاء بالمهنة ويكون جزءا من بوابة دخول نقابتنا، وفى نفس الوقت مصدر دخل للنقابة وتدريبات معتمدة لها ، وساهم فى تأسيسه الأستاذ جمال غيطاس الذى أنشأ فيه ستوديوهات وغرفة أخبار متطورة بحيث يصلح كاستثمار ، حتى هذا المركز قررنا ألا نستثمره ولا حتى فى تدريب الصحفيين وفق منهج علمى ولا مكان يقدم خدمة للجامعات والمختصين ويدر عائدا. فهذا جزء من إغفال الموارد قررت أن تغلقه لأنك أغلقت النقابة. وتركت ٥٥ مليون جنيه تضيع لأن المعدات الموجودة به والبرامج تتقادم، هذا مستوى ، مستوى آخر ، حتى المتاح من الموارد مثل أن البدل يتم الحصول عليه بموجب كارنيه النقابة وفقا لأحكام قضائية متعددة صدرت ، وهذه الأحكام تحرر الصحفيين من هيمنة المؤسسات فلا يصبحوا خاضعين لمؤسسة تبتزهم أو تحصل منهم على أموال أو تجعلهم يعملون مجانا ، والاهم هو تحرير لمستقبل وعقل مهنة قديم ومخزن خبرة اسمه الرواد الذين يخرجون إلى المعاش فى الستين ، فيفقد الزميل ثلثى دخله ثم يخسر البدل فيذهب لصرف المعاش ، لو كان البدل بكارنيه النقابة لن يخرج إلى المعاش لأنه اختيارى لأننا جعلناه إجباريا ، فهؤلاء كبارنا يجب أن نستفيد من خبراتهم لا أن نلجئهم لحلول مثل العقد الصفرى وأشياء أخرى. هل هذا كان يمكن أن يفيد النقابة نعم كان يفيدها للأسف لأن فروق المعاشات التى ندفعها تضم ٤٠٠ جنيه من الدولة بشكل رسمى والباقى يتم تغطيته بـ ٤٨ مليون جنيه سنويا، لو حررنا هذا وأصبح معتمدا على البدل يمكن تدوير هذا المبلغ المخصص للمعاشات داخل النقابة ، سواء للعلاج أو لغيره. هل هذا صدام بالقطع لا .. هو تدوير موارد ، هذا ليس جديدا ، بل خرجت خطابات من النقابة إلى رئاسة الوزراء فى ٢٠١٥ ، وتفاعلت معها وسألت عن تكلفة المعاشات ، والقضية هنا أنك قررت ألا تفاوض ، وأن تغلق النقابة كى تستريح ، ثم تبحث عن أشياء أخرى ، لا أعرف عما يبحثون ولن أفتش فى نيات أحد ، لكن إعادة وضع النقابة لسياقها الطبيعى أصبح مسؤوليتنا ، حتى على الأقل بطرح مشاكلنا والبداية بالطرح والنقاش فيها وليس إغلاق الأدراج عليها وبعد سنتين نكتشف أن لدينا ٣ أسابيع نتحدث فيها ولم نكن قدمنا شيئا أو تفاعلنا مع هذه المشاكل ولا الحد الأدنى المطروح داخل المجتمع ، فخلال العام الماضى تمت الدعوة إلى الحوار الوطنى ، وكان واجبا على مؤسسة تدافع عن مصالح مهنة أن تتفاعل معها بشكل كبير . هذا واجب سواء حصلت النقابة على مصالح تتعلق بالمهنة أو طرحت مشكلات أو حررت محبوسين أو ناقشت أوضاع مهنة بشكل عام أو أوضاع اقتصادية . ماحدث أن جميع النقابات تفاعلت مع الدعوة ، فنقابة المهندسين مثلا عقدت اجتماعات وخرجت برؤية تخص المهندسين ونقابة المحامين دخلت فى تفاوض حول الفاتورة الإلكترونية وقوانين أخرى تتعلق بمداخيلها، والأطباء تحركت ونقابة الصحفيين أكملت نومها العميق رغم أن الجمعية تقدمت بطلب للنقاش عبر ٢٠٠ عضو قدموا طلبا وتم تجاهل هذا تماما مع أنه كان يمكن فتح قاعات النقابة والاستماع للناس وكان هذا سيكسبهم قوة ، لذلك فإن رؤية النقابة يجب أن تنتقل من هذا الموت السريرى لتفتح بابا للنقاش وطرح القضايا.

المعركة الانتخابية تجعل المرشح يعرف مخاوف ومطالب الأطراف المختلفة فأى مرشح يأتى يكون محملا بعبء الطرف الضاغط عليه

البدل ليس مرهونا بشخص وهو يزيد مهما كان النقيب المنتخب لأنه لايصرف لقيمة فرد وإنما لقيمة الجمعية العمومية

توسيع السوق الصحفى وتوسيع هامش الحرية أمران مهمان حتى تناقش الصحف المشاكل بشكل أوسع ويصدقها الناس فتوزع ويكون لنا قيمة

لم يعد للصحفى وزن حتى لدى المواطن الذى كان يلجأ إلى الصحف لحل مشاكله وهو يرى أن الصحفى متواطيء وصامت فانصرف عن شراء الصحف

مركز التدريب جزء من إغفال الموارد وقرروا إغلاقه لأنهم أغلقوا النقابة وتركوا 55 مليون جنيه تضيع لأن المعدات والبرامج تتقادم

هناك ضرورة لتحرير مستقبل وعقل مهنة قديم ومخزن خبرة اسمه الرواد ولو كان البدل بكارنيه النقابة لن يخرج إلى المعاش لأنه اختياري

جلست أنا وهشام يونس مع الأستاذ عبدالفتاح الجبالى ومع اقتصاديين آخرين وأعددنا تصورا لزيادة موارد النقابة من خلال محركات البحث

أخشى أن نترك المساحات فارغة ليملأها غيرنا بحثا عن نوع من التطهر والمثالية وخضت الانتخابات هذه المرة لئلا أترك مساحة مفتوحة يملؤها أى أحد

وأوضح خالد البلشى أنه قيل له أن التوازن ليس موجودا وأنه سيعرض نفسك للخطر ، وفى المرتين اللتين ترشح فيها تعرض للسب فى بيته وعرضه ، و"فى النهاية اختار النقاش ، هل كثير عليه أو على الجمعية العمومية أن تتحدث؟. الاهم أن الترشح هو مافتح هذا النقاش الذى نعيشه".

فيما يخص استهتاهض الجمعية العمومية ، قال البلشي: "جئت بشقين كلامى فى المناقشات والبرنامج الذى أعرضه ، وترشيحى كان استدعاء ليس لى فقط وإنما للجمعية العمومية ، تعالوا نتناقش ، لن نتركها واحدا لواحد ، حالة التنافس تم خلقها مهمة، ونحن حريصون على ذلك للنقاش فى كل شيء من أول تطوير الصناعة إلى تطوير موارد النقابة ، ولدينا تصورات لهذا الموضوع .. أعرف ماذا تعنى نقابة ومتى نتعاون مع أصحاب الصناعة لأنهم يطورون المهنة ويفتحون السوق الصحفى ، ومتى أخوض معركة معهم لأنهم ينتهكون حقوق زملائنا ، وكما أدافع عن حقوق زملائى دورى أيضا أن أحاول توسيع سوق العمل ، وهذا من خلال آليات أولها أن نتناقش وكنا قد بدأنا ذلك من خلال إقامة المؤتمر العام الخامس الذى فتحنا فيه كل القضايا، ومؤتمر لدراسة الأوضاع الاقتصادية للمهنة نفسها ، لكن الأهم أن نفتح الأبواب لهذه المهنة لتكون مهنة أن نكتب ونعبر عن الناس ونعيد ثقة الناس فينا .. الناس فقدت الثقة لأننا أغلقنا أبوابنا أمام الناس ولم نعد نعبر عنهم فالمنطقى أن يتوقفوا عن شراء الصحف. هم أرادوا ألا نكون موجودين أو اصحاب قوة ، أرادوا ذلك وفعلوه بنا ، وسكتنا عن صحف تغلق وعن مقالات تحجب وعلى مستوى تعبير متدنى ولا أعرف لماذا ؟ مع أن هذا أنتج أن ٤٠٪ من الجمعية العمومية أصبحت معتمدة على البدل وأنا أفهم ذلك، وأنتج أن ٥٠٪ أو أكثر ربما يصل لـ ٧٠٪ أن البدل أصبح جزءا أساسيا من دخلهم ، أكون كاذبا لو قلت أن لدى رؤية لحل سحرى ينهى ذلك فى وقت قصير ، ولكنى أملك رؤية لكيفية تدوير موارد النقابة وزيادتها ، وفعلت ذلك حين كنت موجودا فى النقابة".

واستطرد خالد البلشى قائلا: "حينما كنت مسؤولا عن لجنة التشريعات ذهبت لمن يفهمون فى الاقتصاد من المحسوبين على الدولة ، وهذا رد على المشغولين طوال الوقت أنى أدخل معركة وكأنى حزب سياسي، مع أنى مجرد شخص يأتى ليتفاوض على مصالح الناس ، وقلت إنى مع تطوير قانون الدولة ونطور نسبة الإعلانات التى تحصلها النقابة من الصحف ، جلست مع الأستاذ عبدالفتاح الجبالى ومع اقتصاديين آخرين ، وذهبت إليه أنا والاستاذ هشام يونس وأعددنا تصورا لزيادة موارد النقابة كمشروعات خاصة مربحة وكانت تحترم ممولها الرئيسى وهو القاريء ، مؤكدا الحاجة إلى استنهاض الجمعية العمومية.

وعلق محمود الحضرى قائلا: فى السنوات الأخيرة حدث تقزيم للصحافة ولدور النقابة ولا بد أن نخرج حتى بعد الانتخابات برؤية شاملة وأن تتحول برامج المرشحين لبرنامج عمل ، كما أبدى استياءه من أن النقابة أصبحت مستلبة ويحس الإنسان بغربة فيها.

وأكد خالد محمود أنه إذا كنا نسعى للاستقلال سواء على مستوى النقيب أم مجلس النقابة يجب أن يتركز الجهد على اقتصاد النقابة ، نحتاج دراسات تفصيلية عن هذا ، فالصحفى البسيط الذى يخشى من عدم زيادة البدل يهمه هذا كثيرا، كما أن لعبة الثلث غير المعطل يهدر أصوات من يصوتون للمستقلين ، فلو أحسست أن صوتى سيذهب للثلث غير المعطل فلن أصوت.

وأثارت نورهان صلاح مسألة قصور برامج تدريب الصحفيين وقالت: نحتاج إلى تدريب بعد أن تغير مفهوم الصحافة . نحتاج دورات تدريبية جيدة تجعلنا نتطور حتى لو تمت زيادة رسوم التدريب ، فالشد والجذب والمواءمات حول حرية الصحافة ستظل مستمرة ولن توضع نهاية لها.

وتساءلت أميرة الشريف عن معايير القيد التى تقادمت وقالت: يجب وضع معايير جديدة ، حتى لو تم تغيير قانون النقابة ، لئلا يتسرب للنقابة غير المؤهلين للعمل بمهنة الصحافة.

وحول الشريحة التى سيعبر عنها خالد البلشى فيما لو انتخب ، قال إنه سيعبر عن الجميع ، وميزة المعركة الانتخابية أنها تجعل المرشح يعرف مخاوف ومطالب الأطراف المختلفة ، فأى مرشح يأتى يكون محملا بعبء الطرف الضاغط عليه أكثر من الطرف المؤيد له ، ففكرة إدارة توازن المصالح هى مهمة النقيب.

وفيما يخص اقتحام النقابة قال البلشي: بدأت الأزمة حينما لجأ زميلان إلى النقابة بعد أمر بضبطهما وإحضارهما ، وفى أول تصرف اتصل نقيب الصحفيين بوزارة الداخلية لكى يمثلوا أمام النيابة بلا إهانة ، وهذا ثابت فى كل الاتصالات وقيل فى التحقيقات، والأهم أن هذا تكرر مرات وكانت هناك اعتصامات فى مكتب الأستاذ مكرم محمد أحمد وأماكن أخرى ولم يحدث أن تم اقتحام النقابة، وقيل لى وقتها أنى كنت مطلوبا للنيابة معهم لشأن يخص تيران وصنافير وكنت عضو مجلس نقابة ، فأرسلت المحامى ليسأل إن كنت مطلوبا حتى أسلم نفسي"

وتساءل البلشي: "ماذا كان على النقابة أن تفعل بعد أن جاء صحفيان وقالا إن بيتهما اقتحم وأنهما يطلبان حماية النقابة حتى يمثلا أمام النيابة دون إهانة؟ هذا الموضوع جرى فى اليوم السابق لسفرى إلى المغرب وكان هناك إجازة رسمية لمدة يومين ولم يكن أمامهما من حل إلا الوجود بالنقابة ، والنقابة تحمى ممارس المهنة بشكل عام سواء كان عضوا أم لا ".

وأضاف : أنا أفهم ما معنى نقابة وما معنى التفاوض استنادا إلى قوة الجمعية العمومية ، فلدينا ١٢ ألف من حملة القلم وأصحاب الرأى والمعبرين عن الناس ، فالتفاوض على أساس قوة هذه الجمعية يجلب المكاسب ولو قررت أن أكون واحدا فسأتفاوض بقوة الواحد مهما كان مخلصا ، أنا هنا لا أتحدث عن أصحاب المناصب، هل هناك دولة تهدر مصالح ١٢ ألفا من أجل شخص ، نكون صغرناها للغاية وحولناها إلى شيء آخر، هل خالد البلشى كبير على الدولة؟ ألا يعيش فيها منذ ٦ سنوات حين نشبت الأزمة، وذهب للنيابة".

وأوضح خالد البلشى أنه قيل له أن التوازن ليس موجودا وأنه سيعرض نفسك للخطر ، وفى المرتين اللتين ترشح فيها تعرض للسب فى بيته وعرضه ، و"فى النهاية اختار النقاش ، هل كثير عليه أو على الجمعية العمومية أن تتحدث؟. الاهم أن الترشح هو مافتح هذا النقاش الذى نعيشه".

فيما يخص استهتاهض الجمعية العمومية ، قال البلشي: "جئت بشقين كلامى فى المناقشات والبرنامج الذى أعرضه ، وترشيحى كان استدعاء ليس لى فقط وإنما للجمعية العمومية ، تعالوا نتناقش ، لن نتركها واحدا لواحد ، حالة التنافس تم خلقها مهمة، ونحن حريصون على ذلك للنقاش فى كل شيء من أول تطوير الصناعة إلى تطوير موارد النقابة ، ولدينا تصورات لهذا الموضوع .. أعرف ماذا تعنى نقابة ومتى نتعاون مع أصحاب الصناعة لأنهم يطورون المهنة ويفتحون السوق الصحفى ، ومتى أخوض معركة معهم لأنهم ينتهكون حقوق زملائنا ، وكما أدافع عن حقوق زملائى دورى أيضا أن أحاول توسيع سوق العمل ، وهذا من خلال آليات أولها أن نتناقش وكنا قد بدأنا ذلك من خلال إقامة المؤتمر العام الخامس الذى فتحنا فيه كل القضايا، ومؤتمر لدراسة الأوضاع الاقتصادية للمهنة نفسها ، لكن الأهم أن نفتح الأبواب لهذه المهنة لتكون مهنة أن نكتب ونعبر عن الناس ونعيد ثقة الناس فينا .. الناس فقدت الثقة لأننا أغلقنا أبوابنا أمام الناس ولم نعد نعبر عنهم فالمنطقى أن يتوقفوا عن شراء الصحف. هم أرادوا ألا نكون موجودين أو اصحاب قوة ، أرادوا ذلك وفعلوه بنا ، وسكتنا عن صحف تغلق وعن مقالات تحجب وعلى مستوى تعبير متدنى ولا أعرف لماذا ؟ مع أن هذا أنتج أن ٤٠٪ من الجمعية العمومية أصبحت معتمدة على البدل وأنا أفهم ذلك، وأنتج أن ٥٠٪ أو أكثر ربما يصل لـ ٧٠٪ أن البدل أصبح جزءا أساسيا من دخلهم ، أكون كاذبا لو قلت أن لدى رؤية لحل سحرى ينهى ذلك فى وقت قصير ، ولكنى أملك رؤية لكيفية تدوير موارد النقابة وزيادتها ، وفعلت ذلك حين كنت موجودا فى النقابة".

واستطرد خالد البلشى قائلا: "حينما كنت مسؤولا عن لجنة التشريعات ذهبت لمن يفهمون فى الاقتصاد من المحسوبين على الدولة ، وهذا رد على المشغولين طوال الوقت أنى أدخل معركة وكأنى حزب سياسي، مع أنى مجرد شخص يأتى ليتفاوض على مصالح الناس ، وقلت إنى مع تطوير قانون الدولة ونطور نسبة الإعلانات التى تحصلها النقابة من الصحف ، جلست مع الأستاذ عبدالفتاح الجبالى ومع اقتصاديين آخرين ، وذهبت إليه أنا والاستاذ هشام يونس وأعددنا تصورا لزيادة موارد النقابة

أنا مع خيار خلق تيار نقابى واع وليس بالضرورة أن يكون معارضا وهذا بدايته أن تشتبك

التفاوض مع الدولة يجب أن يتم استنادا إلى قوة الجمعية العمومية المشكلة من 12 ألفا من حملة القلم وأصحاب الرأى والمعبرين عن الناس

ليست هناك دولة تهدر مصالح 12 ألفا من أجل شخص ولو صورناها كذلك نكون صغرناها للغاية وحولناها إلى شيء آخر

بدأنا الاشتباك ولو ربحت الانتخابات ستكون التجربة الأصعب لأننا سنوضع كتيار نقابى مستقل أمام مسؤوليات علينا أن نحققها

التفاوض على أساس قوة الجمعية العمومية يجلب المكاسب ولو قررت أن أكون واحدا فسأتفاوض بقوة الواحد مهما كان مخلصا

سكتنا عن صحف تغلق ومقالات تحجب وعلى مستوى تعبير متدنى وهذا أنتج أن 40% من الجمعية العمومية أصبحت معتمدة على البدل

والتعامل مع التكنولوجيا الحديثة فى فكرة زيادة الموارد من خلال محركات البحث ، وهذه فكرة زميل فى الجمعية العمومية اسمه أحمد فايق الذى أكد أن نقابة الصحفيين فى النرويج تعتمده موردا أساسيا ، وطرحناها فى المؤتمر العام الخامس ، لكن المؤسسات أرادت أن تحصل عليها لنفسها فقط، وقلت لهم تعالوا نتعاون وتحصل النقابة على نسبة صغيرة يمكن أن تجعل النقابة تعيش ، هل أستطيع أن أعدك بأنى غدا لن أطلب أموالا من الدولة؟ هذا كلام غير منطقى ، لكن علينا أن نفكر ونناقش ونطرح بدائل وتصورات على أرضية النقابة ، لتصبح أرضية قادرة على التعامل مع هذه الأفكار ومع استخدام قدراتنا ولدينا خبراء كبار ، وتعظيم وتوظيف قوتنا الناعمة فى التفاوض".

فيما يخص الثلث غير المعطل أوضح البلشى أنه "فى البداية سئل لماذا لم يستقيلوا حين لم يحصلوا على لجان؟" وكان ردى أنهم فقدوا لجنة ولم يفقدوا دورا ، وهذا الدور ظهر فى إدارة الأستاذ هشام يونس لأزمة ميزانية النقابة والتى انتهت لأول مرة فى تاريخ نقابة الصحفيين إلى رفض الميزانية، هذا دور كبير ولم لم يفعل غيره لكفاه، الشيء الآخر حينما نتصدى لانتهاك القانون فى تعيين أشخاص بهيئة المكتب رغم توليهم لمناصب أخرى ، وهذا جزء من العمل النقابى بالأساس ، كما سكتنا أيضا عن دور الموظفين ، أيضا إخبار الناس طول الوقت بما يجرى ولو تركت مغلقة فلن يعرف أحد بما يجرى ، والأموال التى أنفقت على تغيير الواجهة والتكسير الذى حدث دون الرجوع لخبراء عرفناه لأنهم كانوا جزءا من المجلس".

وقال البلشى : "أخشى أن نترك المساحات فارغة ليملأها غيرنا، بحثا عن نوع من التطهر والمثالية، وخضت الانتخابات هذه المرة لئلا أترك مساحة مفتوحة يملؤها أى أحد ، فيما يتعلق بسؤال هل نستطيع إكمال الطريق أم لا؟ كلنا محبطون وأنا كنت واحدا منهم وكنت مثقلا بأشياء كثيرة منها ماهو شخصى ، وأشياء أخرى حول تعريض نفسى وأسرتى للهجوم بسبب هذا الدور ، وفكرت لماذا لا نأتى بشخص يمكن أن يفوز دون أن يتعرض للشتم ، وذهب لأشخاص فعلا ، لكن حين وجدت المساحة فارغة قررت الترشح والتنافس على أرضية النقابة وطرح كل المشاكل ، ويكون كل المتحمسين جزءا محركا للتغيير ، وكنت فى اشتباك مع القضايا طول الوقت لكنى فى النهاية مع خيار خلق تيار نقابى واع ، وليس بالضرورة أن يكون معارضا، وهذا بدايته أن تشتبك ونحن بدأنا الاشتباك. ولو ربحنا الانتخابات ستكون التجربة الأصعب ، لأننا سنوضع كتيار نقابى مستقل أمام مسؤوليات علينا أن نحققها. ولو أن هذا عبء على أن أحمله ليس أمامى إلا التفرغ له ، لأن الرسالة التى ينبغى أن تصل أننا قادرون على فعل الكثير ، وهذا عهد لابد أن أخوضه ، ولم أطرح نفسى وأتعرض للتشوية والتجريح للحصول على مكاسب ، فقد صنعوا منى ماردا كبيرا وأنا صحفى مثلكم لم أقدم غير الصحافة ولا أملك غيرها وأعمل فى مواقع تغلق وأعود لتأسيس مواقع أخرى وليس أمامى غير ذلك ، فهذا طريقي".

وبخصوص التدريب قال البلشى : "لو ربحت الانتخابات سأنشيء مجلس أمناء لمركز التدريب ونعد خطة عمل له".